

مؤتمر العمل الدوليConvention 104الاتفاقية ١٠٤اتفاقية بشأن الغاء العقوبات الجزائيةالمرتتبة على اخلال العمال الوطنيين(١) بعقود استخدامهم

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الاجتماع في جنيف ، حيث عقد دورته الثامنة والثلاثين في أول حزيران/ يونيه ١٩٥٥ ؛

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بالعقوبات الجزائية المترتبة على اخلال العمال الوطنيين بعقود استخدامهم ، وهى موضوع البند السادس في جدول أعمال هذه الدورة ؛

وإذ عزم على أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ؛

واقترناعا منه بأن الوقت قد حان لالغاء هذه العقوبات الجزائية التي يتعارض ابقاؤها في التشريعات الوطنية مع المفاهيم الحديثة للعلاقات التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال ، ويتنافى مع الكرامة الشخصية وحقوق الانسان ،

يعتمد في هذا اليوم الحادى والعشرين من حزيران / يونيه عام خمس وخمسين وتسعمائة وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية الغاء العقوبات الجزائية ( العمال الوطنيون ) :

---

(١) بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ٧ حزيران/ يونيه ١٩٥٨ .

## المادة ١

تتخذ السلطة المختصة في كل بلد تفرض فيه عقوبة جزائية بسبب الاخلال يعقد الاستخدام ، حسب تعريفها في الفقرة ٢ من المادة ١ من اتفاقية العقوبات الجزائرية ( العمال الوطنيون ) ، ١٩٣٩ ، يقترفها أى عامل من العمال المشار اليهم في الفقرة ١ من المادة ١ من الاتفاقية المذكورة ، اجراءات ترمي الى الغاء كافة هذه العقوبات الجزائية .

## المادة ٢

تكفل مثل هذه الاجراءات الغاء هذه العقوبات الجزائية في مجملها عن طريق تدبير مناسب يطبق على الفور .

## المادة ٣

اذا روي أن اتخاذ تدبير مناسب فوري التطبيق هو أمر غير عملي ، تعتمد تدابير تكفل في جميع الحالات الغاء هذه العقوبات الجزائية تدريجيا .

## المادة ٤

تضمن التدابير المعتمدة بموجب المادة ٣ ، في جميع الحالات ، الغاء كافة العقوبات الجزائية بأسرع ما يمكن ، وخلال مهلة لا تتجاوز ، بأى حال ، سنة واحدة من تاريخ تصديق هذه الاتفاقية .

## المادة ٥

سعى الى الغاء أى تمييز بين العمال الوطنيين وغير الوطنيين ، تلغى العقوبات الجزائية التي يمكن أن تفرض على العمال الوطنيين بسبب الاخلال بعقود الاستخدام التي لا تغطيها المادة ١ من هذه الاتفاقية ولا تنطبق على العمال من غير الوطنيين .

## المادة ٦

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل

الدولي لتسجيلها •

## المادة ٧

١ - لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي

سجل المدير العام تصديقاتها •

٢ - يبدأ نفاذ الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل تصديقي

دولتين عضوين لدى المدير العام •

٣ - وبعد ذلك يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني

عشر شهرا من تسجيل تصديقها •

## المادة ٨

١ - يجوز لكل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد انقضاء عشر

سنوات على بدء نفاذها ، بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي

لتسجيلها • ولا يكون هذا النقص نافذا الا بعد انقضاء سنة على تاريخ تسجيله •

٢ - كل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ولم تستعمل حقها في النقض

المنصوص عليه في هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء فترة العشر سنوات المذكورة

في الفقرة السابقة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، وبعدئذ

يجوز لها أن تنقض هذه الاتفاقية في نهاية كل فترة عشر سنوات بمقتضى الشروط

المنصوص عليها في هذه المادة •

## المادة ٩

١ - يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كافة التصديقات والنقوض التي أبلغته بها الدول الأعضاء في المنظمة .

٢ - يسترعي المدير العام انتباه الدول الأعضاء في المنظمة ، عند إخطارها بتسجيل التصديق الثاني الذي أبلغ به ، الى التاريخ الذي سيبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية .

## المادة ١٠

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات ووثائق النقض التي سجلها طبقاً لأحكام المواد السابقة ، كما يقوم الأمين العام بتسجيلها طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

## المادة ١١

يقدم مجلس إدارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، كلما رأى ذلك ضرورياً ، تقريراً عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كلياً أو جزئياً في جدول أعمال المؤتمر .

## المادة ١٢

١ - اذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك -

( أ ) يستتبع تصديق دولة عضو للاتفاقية الجديدة المراجعة قانوناً ، ويفض النظر عن أحكام المادة ٨ أعلاه ، النقض المباشر للاتفاقية الحالية شريطة بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة :

(ب) يقفل باب تصديق الدول الأعضاء للاتفاقية الحالية اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة •

٢ - تظل الاتفاقية الحالية على أي حال نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقتها ولم تصدق على الاتفاقية المراجعة •

### المادة ١٣

النصان الانجليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •